

1412  
ماتو لاسا



۱۳۱۱  
 ۱۳۱۲  
 ۱۳۱۳  
 ۱۳۱۴  
 ۱۳۱۵  
 ۱۳۱۶  
 ۱۳۱۷  
 ۱۳۱۸  
 ۱۳۱۹  
 ۱۳۲۰  
 ۱۳۲۱  
 ۱۳۲۲  
 ۱۳۲۳  
 ۱۳۲۴  
 ۱۳۲۵  
 ۱۳۲۶  
 ۱۳۲۷  
 ۱۳۲۸  
 ۱۳۲۹  
 ۱۳۳۰  
 ۱۳۳۱  
 ۱۳۳۲  
 ۱۳۳۳  
 ۱۳۳۴  
 ۱۳۳۵  
 ۱۳۳۶  
 ۱۳۳۷  
 ۱۳۳۸  
 ۱۳۳۹  
 ۱۳۴۰  
 ۱۳۴۱  
 ۱۳۴۲  
 ۱۳۴۳  
 ۱۳۴۴  
 ۱۳۴۵  
 ۱۳۴۶  
 ۱۳۴۷  
 ۱۳۴۸  
 ۱۳۴۹  
 ۱۳۵۰  
 ۱۳۵۱  
 ۱۳۵۲  
 ۱۳۵۳  
 ۱۳۵۴  
 ۱۳۵۵  
 ۱۳۵۶  
 ۱۳۵۷  
 ۱۳۵۸  
 ۱۳۵۹  
 ۱۳۶۰  
 ۱۳۶۱  
 ۱۳۶۲  
 ۱۳۶۳  
 ۱۳۶۴  
 ۱۳۶۵  
 ۱۳۶۶  
 ۱۳۶۷  
 ۱۳۶۸  
 ۱۳۶۹  
 ۱۳۷۰  
 ۱۳۷۱  
 ۱۳۷۲  
 ۱۳۷۳  
 ۱۳۷۴  
 ۱۳۷۵  
 ۱۳۷۶  
 ۱۳۷۷  
 ۱۳۷۸  
 ۱۳۷۹  
 ۱۳۸۰  
 ۱۳۸۱  
 ۱۳۸۲  
 ۱۳۸۳  
 ۱۳۸۴  
 ۱۳۸۵  
 ۱۳۸۶  
 ۱۳۸۷  
 ۱۳۸۸  
 ۱۳۸۹  
 ۱۳۹۰  
 ۱۳۹۱  
 ۱۳۹۲  
 ۱۳۹۳  
 ۱۳۹۴  
 ۱۳۹۵  
 ۱۳۹۶  
 ۱۳۹۷  
 ۱۳۹۸  
 ۱۳۹۹  
 ۱۴۰۰  
 ۱۴۰۱  
 ۱۴۰۲  
 ۱۴۰۳  
 ۱۴۰۴  
 ۱۴۰۵  
 ۱۴۰۶  
 ۱۴۰۷  
 ۱۴۰۸  
 ۱۴۰۹  
 ۱۴۱۰  
 ۱۴۱۱  
 ۱۴۱۲  
 ۱۴۱۳  
 ۱۴۱۴  
 ۱۴۱۵  
 ۱۴۱۶  
 ۱۴۱۷  
 ۱۴۱۸  
 ۱۴۱۹  
 ۱۴۲۰  
 ۱۴۲۱  
 ۱۴۲۲  
 ۱۴۲۳  
 ۱۴۲۴  
 ۱۴۲۵  
 ۱۴۲۶  
 ۱۴۲۷  
 ۱۴۲۸  
 ۱۴۲۹  
 ۱۴۳۰  
 ۱۴۳۱  
 ۱۴۳۲  
 ۱۴۳۳  
 ۱۴۳۴  
 ۱۴۳۵  
 ۱۴۳۶  
 ۱۴۳۷  
 ۱۴۳۸  
 ۱۴۳۹  
 ۱۴۴۰  
 ۱۴۴۱  
 ۱۴۴۲  
 ۱۴۴۳  
 ۱۴۴۴  
 ۱۴۴۵  
 ۱۴۴۶  
 ۱۴۴۷  
 ۱۴۴۸  
 ۱۴۴۹  
 ۱۴۵۰  
 ۱۴۵۱  
 ۱۴۵۲  
 ۱۴۵۳  
 ۱۴۵۴  
 ۱۴۵۵  
 ۱۴۵۶  
 ۱۴۵۷  
 ۱۴۵۸  
 ۱۴۵۹  
 ۱۴۶۰  
 ۱۴۶۱  
 ۱۴۶۲  
 ۱۴۶۳  
 ۱۴۶۴  
 ۱۴۶۵  
 ۱۴۶۶  
 ۱۴۶۷  
 ۱۴۶۸  
 ۱۴۶۹  
 ۱۴۷۰  
 ۱۴۷۱  
 ۱۴۷۲  
 ۱۴۷۳  
 ۱۴۷۴  
 ۱۴۷۵  
 ۱۴۷۶  
 ۱۴۷۷  
 ۱۴۷۸  
 ۱۴۷۹  
 ۱۴۸۰  
 ۱۴۸۱  
 ۱۴۸۲  
 ۱۴۸۳  
 ۱۴۸۴  
 ۱۴۸۵  
 ۱۴۸۶  
 ۱۴۸۷  
 ۱۴۸۸  
 ۱۴۸۹  
 ۱۴۹۰  
 ۱۴۹۱  
 ۱۴۹۲  
 ۱۴۹۳  
 ۱۴۹۴  
 ۱۴۹۵  
 ۱۴۹۶  
 ۱۴۹۷  
 ۱۴۹۸  
 ۱۴۹۹  
 ۱۵۰۰  
 ۱۵۰۱  
 ۱۵۰۲  
 ۱۵۰۳  
 ۱۵۰۴  
 ۱۵۰۵  
 ۱۵۰۶  
 ۱۵۰۷  
 ۱۵۰۸  
 ۱۵۰۹  
 ۱۵۱۰  
 ۱۵۱۱  
 ۱۵۱۲  
 ۱۵۱۳  
 ۱۵۱۴  
 ۱۵۱۵  
 ۱۵۱۶  
 ۱۵۱۷  
 ۱۵۱۸  
 ۱۵۱۹  
 ۱۵۲۰  
 ۱۵۲۱  
 ۱۵۲۲  
 ۱۵۲۳  
 ۱۵۲۴  
 ۱۵۲۵  
 ۱۵۲۶  
 ۱۵۲۷  
 ۱۵۲۸  
 ۱۵۲۹  
 ۱۵۳۰  
 ۱۵۳۱  
 ۱۵۳۲  
 ۱۵۳۳  
 ۱۵۳۴  
 ۱۵۳۵  
 ۱۵۳۶  
 ۱۵۳۷  
 ۱۵۳۸  
 ۱۵۳۹  
 ۱۵۴۰  
 ۱۵۴۱  
 ۱۵۴۲  
 ۱۵۴۳  
 ۱۵۴۴  
 ۱۵۴۵  
 ۱۵۴۶  
 ۱۵۴۷  
 ۱۵۴۸  
 ۱۵۴۹  
 ۱۵۵۰  
 ۱۵۵۱  
 ۱۵۵۲  
 ۱۵۵۳  
 ۱۵۵۴  
 ۱۵۵۵  
 ۱۵۵۶  
 ۱۵۵۷  
 ۱۵۵۸  
 ۱۵۵۹  
 ۱۵۶۰  
 ۱۵۶۱  
 ۱۵۶۲  
 ۱۵۶۳  
 ۱۵۶۴  
 ۱۵۶۵  
 ۱۵۶۶  
 ۱۵۶۷  
 ۱۵۶۸  
 ۱۵۶۹  
 ۱۵۷۰  
 ۱۵۷۱  
 ۱۵۷۲  
 ۱۵۷۳  
 ۱۵۷۴  
 ۱۵۷۵  
 ۱۵۷۶  
 ۱۵۷۷  
 ۱۵۷۸  
 ۱۵۷۹  
 ۱۵۸۰  
 ۱۵۸۱  
 ۱۵۸۲  
 ۱۵۸۳  
 ۱۵۸۴  
 ۱۵۸۵  
 ۱۵۸۶  
 ۱۵۸۷  
 ۱۵۸۸  
 ۱۵۸۹  
 ۱۵۹۰  
 ۱۵۹۱  
 ۱۵۹۲  
 ۱۵۹۳  
 ۱۵۹۴  
 ۱۵۹۵  
 ۱۵۹۶  
 ۱۵۹۷  
 ۱۵۹۸  
 ۱۵۹۹  
 ۱۶۰۰  
 ۱۶۰۱  
 ۱۶۰۲  
 ۱۶۰۳  
 ۱۶۰۴  
 ۱۶۰۵  
 ۱۶۰۶  
 ۱۶۰۷  
 ۱۶۰۸  
 ۱۶۰۹  
 ۱۶۱۰  
 ۱۶۱۱  
 ۱۶۱۲  
 ۱۶۱۳  
 ۱۶۱۴  
 ۱۶۱۵  
 ۱۶۱۶  
 ۱۶۱۷  
 ۱۶۱۸  
 ۱۶۱۹  
 ۱۶۲۰  
 ۱۶۲۱  
 ۱۶۲۲  
 ۱۶۲۳  
 ۱۶۲۴  
 ۱۶۲۵

كُنَّا رَايَحَ ١٣ كُنَّا اَحْمَدَ ١٢ كُنَّا اَوْفَا ٢٠ كُنَّا اَلشَّهَادَةَ ٢٢ كُنَّا اَوَّلًا ٢٦  
 كُنَّا اَلْجَوَارِ ٥٣ كُنَّا اَلْاَفْرَا ٦٩ كُنَّا اَلْمَقَارِبَةَ ٩٦ كُنَّا اَلْوُدِيَّةَ ٩٦ كُنَّا اَلْعَارَنَةَ ١٠٠ كُنَّا اَلْهَبَةَ ١٠٠  
 كُنَّا اَلدَّجَاةَ ١٠١ كُنَّا اَلْمَكْرَاهَ ١١٠ كُنَّا اَلْجَرَامَادُونَ ١١١ كُنَّا اَلْغَضَبَ ١١٢ كُنَّا اَلشَّعْوَةَ ١١٤  
 كُنَّا اَلْقُسْمَةَ ١١٥ كُنَّا اَلْمَزَارِعَةَ ١١٦ كُنَّا اَلْهَيْدَ وَالرَّيَاحَ ١١٦ كُنَّا اَلدَّخْمَةَ ١٢٠ كُنَّا اَلْهَيْدَ ١٢٠  
 كُنَّا اَحْمَدَ اَلْمَوَاتِ وَالْزَّبِ كُنَّا اَلرَّهْنَ ١٣٥ كُنَّا اَلْجَنَابَاتِ ١٣٤ كُنَّا اَلْوَصَابَا ١٤١  
 كُنَّا اَلْوَزِينَ ١٤١

بشأن البيع من السراجه واروا رضى بين رجلين باع احداهما  
 له ما في نفسه وبيع ما كان له من نفسه ان يطل من السراجه واروا رضى بين رجلين باع  
 احداهما نفسه بغير ان يطل من نفسه وبعها اليه اما لو عتق نفسه وقال بعتك منك بغير  
 ان يطل من نفسه لا يجوز من هو اهل السراجه ان يطل من نفسه او اذا باع نفسه من وارثه لا يصح في عقد وبيع  
 فطعمه محسنة فانه لا يطل من رضى الباقين بغير بيع تلك القطعة كما ان ملكي يصح  
 حصته منها من العصول والا تملكه بالفعلي كذا ذكر الشيخ السلام علامه الدين في  
 زيادته من فتاوى سمرقندي اذا قال المشتري يلبى ببيع انه عام على اثنين قال  
 فروا ببيع اثنين عليه وقضه المشتري لا يقض البيع لان الاقاله بمنزلة البيع  
 والبيع لا يقض الا بالاجاب والقول اذا كان بالقول واذا كان بالفعلي وهو  
 الشايع لا بد من التمسك به اجماعا والقبض من اجماعا كذلك الاقاله من العصى  
 اشترى بقرعة او شاة على انا حله في رواية السلي وبني مجوز وكذا روى الحسن  
 في المحرر وبه اخذ ابو الليث في موطأ وفي رواية الكوفي لا يجوز البيع وكذا  
 يوجب ابي سامة ولو اشترى انا على انا بغير كذا لا يجوز رواه واحدة اشترى  
 شاة على انا على ما يبيع فاسد لانه اشترط فيه عزرا او خطا من اجماعه ولو  
 اشترى بقرعة على انا على فقلت عنده فشرى من لسانه وانفق عليها في العلف  
 فانه يرد البقرة ومثل ما شرى من اللان وان شاة لا اشترى عليها لان ابي فاسد  
 لا وكرنا حله في فحانه وكان في النقطة عليه من شرح الصحيح فاذا اشترى ما لم يرد  
 فابى ما زول انما راه ان شاة اخذ وان شاة رده وان رده قبل  
 رده صح وانفق النقطة وان اجاز قبل الرد لم يصح وخياره باق وتفتخ  
 بوجوه قوله رده لولا ان كان قبل قبض المشتري او بعده ولا يشترط رضى البائع  
 ولا قضاء القاضي بعد ان يكون حصة البائع عند انقباضه رضى ومعه عند البائع  
 يصح بيع حصة البائع وبغير حصة وقال الشافعي رضى او اذا اشترى ما لم يرد  
 ما يبيع العقد اصلا ومن رضى اياه اشترى من فاشترى بهما ثم رضى ان يرد ما زول  
 من السراجه لو قال قبل الرد رضى لم يطل خياره ولو قال قد فتنحت  
 ففطنت من اجماعه لم يرد خياره لو فتنحت او فطنت قبل الرد صح البيع وهو  
 صحيح بكل حال قبل القبض وبعده من العصول وهو الشك في شيئا لم يرد فقبضه  
 بغير ما راه او نقضت بطل خياره من العصول الا شاة رضى واذا اشترى

والقبض



شيا لم يرد ثم اراد ثم قبضه او نقد ثمة بطل خيار الكرونة وكذا لك في خيار البيع  
اذا كان المشتري اسما و فالتكليف من العدة و ما في المتعارضة كما بعض و ما اشبه  
فان كان في وعاء واحد فزوت البعض كرونة الكل اذا كان ابيد في تلك الصفة  
وان كان في وعاءين فقد اختلف المباح قال بعضهم روية بعد اعداها كرونة الكل  
وهو قول شارح التواقي وهو الاصح اذا كان البينة على تلك الصفة و هو المباح  
يدعي روية اعداها ليست كرونة الكل من الحصول اذا رجع المشتري على البائع بالثمن  
بالقضاء ثم اراد البائع اقامه البينة على انه ملكه لا تقبل لانه مقضى عليه ولو اقام  
البينة على التملك من المشتري على المشتري لا تقبل عند بعضهم روج و روية حقا فانها  
على المشتري واذ اقام على المشتري ليس له ان يرد المشتري من البينة استرسي  
خارجة و ما عدا من اخر ثم استحققت من يد المشتري الثانية و رجع على الثانية على الاول  
بالتقنين بالقضاء و لا يرد الاول ان يرجع على البينة فقال ان المشتري لما كان باعها  
فمنه دلا بنية على ذلك و ليس لك الرجوع على المشتري و عداه و لا بنية على المشتري  
شخصي سيع و لو انما البائع الاول والثاني هذه على المشتري ببيع من البينة  
اشترى محمد بن عثمان و نقاشا ثم اشترى العبد او روي و هكذا احد الثوبين  
ياخذ اياه في وقتها اياك و لو اياك ياخذ ثمنها و القول في القيمة قول الله في كالمية فيه  
من الفضول و يوضح قبل الروية صح فتيه لا يخلل في الرضا لا اخيرا و ان اخذ العقد  
و ابطال خياره قبل الروية لا يصح ابطاله حتى يورام بعد ذلك كان له خيار الروية  
و كذا بعد الروية اذا سكت او بطل بالبيان لا يبطال فكم يقبل روية و هذا  
بحسب حفظ من فصول اخر و شئ من الفصول و استحقاقه كل المبيع بوجه الرجوع  
بقية ما يقابلها البديل الكائن ما كان وان لم يكن يرجع بعينه ثم انما اخرى في كتابه  
الفتا و ان و اما قد بين الناس مغل المشتري او البائع او المبيع او المخر و المقتضى  
يتمس من غير و بحث لا في ركة غيره حتى يعرف هو و انما يحصل و بك ما و في مؤنة اما البينة  
اي القول في قولنا ابو حنيفة او في ابي حنيفة ان ابي يبيع او بائنه الى ابي ادم  
كقولنا انما في ابي ادم كاسه فقط فقولنا جند و رجا لم يحصل الا بذكر ابي ادم و اذا لم  
يعرف حده فلا يتغير منه غيره الا بذكر مواليه او ذكر حرمته او وطنه او مكانه او  
حينئذ فاذا التمس هو المفعول فليحصل باقلا او اكثر و بهذا كتب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم هذا ما انتم في محمد رسول الله صلى الله وسلم من العباس فالد بن يودع و قد

الكتاب

بالباب





قال لا والله ولم يذكر نفي افعالها بعد الحصول المعرفة بدو ذلك لك كسب في كتاب الصلح  
بالدلالة على هذا ما قلنا عليه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كسبه محمد بن عبد الله ولم يذكر اجماعه ذلك المخصوص في ذكر الحشر في اواخره  
تفسيره من حشر حيث لا يشار له غيره فلفظ الكاتب لهذا او بعينه يقتضي ان ائمة والام  
بغيره لم يحيطوا او اشتهر في اوائله فوجهها جردا واما او ركبها فاحتمل فليس له ان يرد  
لان هذا وادق دليل الرضا والامساك وكذلك الركون في حاشية او كذا واما من عيب  
عديري الله فدان برؤا يعيب او لم يسر او اية لانه لم يرض بذلك العيب ولا يستند  
بعد العلم بالعبء مرة لا يكون دليل الرضا لنفسه من حيث قالوا لانه يجوز ان يكون لانه  
ولا يستند في العلم انه مع العيب هل يصح له ام لا ولكن هذا السبب يصح به دليل سلك الركون  
والسبب التي يملكه بعد هذا ولكن الصحيح ان يقال بان الاستخدام مرة لا ينقص بالملك  
والاستخدام بالمرّة الثانية دليل الرضا وكذلك الاكراه على الاستخدام في مرة الا  
دليل الرضا وقصر الاستخدام في كتاب الاجارات فتقول بان بايرها بكل المتاع على الصلح  
او ما نزل من الصلح او بايرها ان يغير رصده بعد ان لا يكون من شدة او بايرها بان  
يبيع او يخرجه بعد ان يكون لغيره ان امرها بالخبر والصلح فوقي العادة فذلك يكون رضا  
منه كماله وقال الشيخ الامام السرخسي الاستخدام بعد العلم مرة لا يكون رضا شخصيا  
فالصحيح ان في المرة الثانية دليل الرضا وحده بطل الطوب وانزاله من الصلح ورضه  
او بايرها بان يغير رصده بعد ان لا يكون من شدة او يبيع لغيره او ما نزل من الصلح  
بكله منه رضا من المعجزات الاستخدام مرة لا يكون رضا بالعبء الا اذا كان على كره  
بعد لان الاستخدام حين انفراد شخص بالمرّة فتكون رضاه واداء استخدام مرتين  
يكون رضا بالعبء وبه ينقض ثم انما رضاه من حيث لم يحيط ثم كيف يحلف المشتري اكثر انقضائه  
على انه يحلف بالله ما سقط حقه في ارضه بالعبء من الوجه الذي يدعيه البائع لا رضا  
ولا دلالة وهو الصحيح ومنه ثم كيف يحلف البائع في الاعمال على ما روي في نشر عنه  
ابي يوسف انه يحلف بالله ما لهذا المشتري حقه في ارضه بالعبء الذي يدعيه عليه  
لانقوي في محيط واما اذا كان العيب بالثاني فالحال يجوز ما ناله فاحتمل في التدين  
كان ذلك في موضع بطبع عليه الحال فالحال فالحال في بيعه بغيره الامراض ينظر  
نفسه في ذلك وان لم يكن له بصيرة في ذلك بل في غير ذلك بعارة في ذلك وعند  
في قول المسلمين عدلين وهذا اخطأ وانما يحلف في ارضه واحد مسلم بذلك

ثبت العيب بقوله حتى يوجب الخصومة فمكلف البائع ولا يرد يقول هذا الواحد ليدرك بعض  
المتابع في شرح المبسوط انه ما لم يتحقق اثباته عند لان ثم الاطباء لا يثبت العيب حتى  
تقوم الخصومة فبعد ذلك يقرر ان كان هذا العيب مما يمكن التمسك به في مثل هذه الامور  
ولذلك يقول الواحد او المتشبه او اشكل عليها ذلك واخضعوا فيها بينهم فانه لا يرد  
البائع على مكلف وان كان هذا العيب لا يمكن التمسك به في مثل هذه الامور وان كان  
يقول الواحد لا يرد ويكلف البائع وان عرف وجوده يقول المتشبه وكذا في الاخصوس  
المتقديري انه يرد ويقولها وهكذا ذكره بعض المتابعين في شرح البائع ومن ابي يوسف  
انه لا يرد ويقول المتشبه ويكلف البائع لانهم لا يشهدون عن حقيقة الامر وانما يشهدون  
عن ظنهم انه لا يصلح في الرواية او في اتفاقه انما هي المكان انما هي الرواية المتشبه  
وبعد انقضت بكلف البائع وان كان مما لم يطلع عليه الا البائع والمكلف ذلك  
فانما في خبرها النساء والامثلة العدة في كل واحد في احوالها فانه واحدة عدلة  
انما هي او فانه شتان في ذلك ثبت العيب في حق توكيد الخصومة فبعد ذلك ان قال  
او قال انما في عدة البائع لا يرد على البائع ولكن مكلف البائع فان كل واحد من  
وان قال او قال كانت عند البائع ان كان ذلك بعد انقضت لا يرد ولكن مكلف البائع  
لان شهادته انما هي ضعيفة والعقد بعد انقضت قوي ولا يجوز فتح العقد القوي بحجة  
ضعيفة وان كان ذلك قبل انقضت وكذا في لا يرد يقول الواحد حتى يرد يقول المتشبه  
وذكر بعض المتابعين ان على قياس قول المتشبه لا يرد على قياس قول البائع وروى  
انما في ادب اتفاقه انه لا يرد في ظاهر رواية اصحابنا في المتقديري انه لا يرد  
في المشهور من قول ابي يوسف راجع ومحمد راجع لان شهود العيب يشهدون من الضرورة  
ومن ضرورة شهود العيب توفيق الخصومة اما ليس بضرورة الرواية ويكلف البائع فان كل  
فقد تاهت شهادتهم فيكون كذا في الرواية روي الحسن بن زياد عن المتشبه راجع  
مطلقا انه يثبت الرواية وشهادته انما هي ضعيفة عليه الرجال كمشاهدة  
الرجل في بطنه عليه الرجال ومن كذا راجع في رواية ابن ساعدة مطلقا انه يثبت الرواية  
بشهادة النساء وفيها بطلان عليه الرجال الا في اجماع لان معرفة اجماع من اجماع  
من جملة ما تولى البر على غيره اما معرفة ما سوي اجماع حقيقة ممكن لا يضر اليه في الرواية  
شهادته في ضرورة من ابي يوسف ان قبل انقضت يثبت الرواية وشهادته  
يكون ما بعد انقضت وانما في ان شهادته انما هي وان كانت في حقيقة الا ان العقد

قبل

فانما هو منسوخ في جميع قالوا لا يغيبنا نون  
عنه قوله لا يلزمنا الحذف فيه شريطة  
رووت واللائق بعد الغيب  
هل نحن مثله مثل تلك المدة فان  
لا يثبت رده وان

المشتري من العاقبة ان ينفذ ما به ما يبيع ان هذا العيب الساقط فيه خلاف على ما ينس فان قال نعم  
 ثبت العيب ثم يقال العاقبة هل تفتت اياه وهذا العيب به ان قال نعم فالعاقبة روى عليه وان قال  
 لا انما هو عيب حديث عند المشتري فالقول قوله لكن مع عيبه ما به بعد تفتته وسلمته اليه  
 وما هذا العيب به من جهة العقب واما اذا كان العيب باطلا لا يورثه الا الموصى من الناس  
 كما لا يورثه والتماسه فان يورث ذلك ممن لم يورثه في ذلك الباب فان اجمعت على ذلك العيب  
 رجحان مسكنا او قال ذلك رجل مسلم عدل فانه يقبل قوله ويثبت العيب في حق توفيه المضمومة  
 ثم ان كان قبل القبض فيضيق بقوله روى وان كان بعد القبض فان العاقبة ليس بها اهل  
 بحدث مثله في مثل ذلك المدة فان قال لا لا يحدث فانه يروى عليه وان قال لا لا يحدث مثله بحد  
 لبايع على الوجه الذي ذكرنا من ايبايع واما اذا كان العيب في حق من يوصى اليه بقوله  
 او لا يورث فان اتفق اثنان منهم من اهل الشبهة ان العيب به صحت المضمومة في كل من قبل  
 القبض فيضيق بقوله روى ثم ذكرنا وان كان بعد القبض فان العاقبة ليس بها اهل بحد  
 مثله في مثل تلك المدة ولا يحدث فان قال لا لا يحدث يروى عليه وان قال لا لا يحدث مثله بحد  
 ايبايع ما به بعد تفتته واما ذلك العيب فان حلف بره وان كان يروى عليه كما  
 في شرح الطحاوي والفتاوى من ابي ابي هريرة في ايام الافتاء في بيع العيب لا يبيع المشتري  
 على دفع الشيء من يقطع المضمومة بهذا ذكره وهو الصحيح ثم الفتاوى في الامام ابي الفضل  
 انك ما تبيع ما يبيع راسعا ليد المشتري عليه كذا معلوم ثم قد تم بوجه الاستدلال  
 ان اهل كونه كذا في راسعا ليد المشتري عليه كذا معلوم ثم قد تم بوجه الاستدلال  
 سعال وهو بالمعنى يكون راسعا ليد المشتري عليه كذا معلوم ثم قد تم بوجه الاستدلال  
 لا يعرف الا بقوله لا يبيع الا على راسعا ليد المشتري عليه كذا معلوم ثم قد تم بوجه الاستدلال  
 اهل الشبهة قد صحت المضمومة المشتري فان كان قبل القبض قد ذكرنا وان كان بعد القبض  
 ليس بها العاقبة بل يحدث مثله في مثل ذلك المدة ان قال لا لا يحدث يروى عليه وان قال لا لا يحدث  
 بحد العيب على الوجه الذي ذكرنا من ايبايع فلو ان امرأة قالت انما جلي وامرأته  
 اخرى او امرأتان فان سعي لهما جلي قال العاقبة الامام يتوجه المضمومة نحو العاقبة بقوله  
 تلك المرأة والجارهما يدل الاخرى ولو قال العاقبة تلك المرأة فانها في العاقبة  
 يختار العاقبة ولا يثبت العيب بقوله لا يبيع الا على راسعا ليد المشتري عليه كذا معلوم ثم قد تم بوجه الاستدلال  
 اهل العاقبة ونعم في الكفر شيئا من اجل ان الشبهة انما قد تم من العاقبة ويجوز ان يثبتها  
 الموضع باقره الموضع انما بعد فلان ويبرهن العاقبة ولا يجوز ان يثبتها



[illegible]

من الكائن في الابق ثم وني الاطلاق وهو من سود الاطلاق وروا في الاعراق  
من احسنه والابق في غيب وان كان ما دون الشرط من خروج من البلد  
والا طهرانه بشرط من القول وذكر في غيبه من في قضا واه الابق في قضا واه  
المشترط واختلف المشايخ انه هل بشرط الخروج من البلد فيكونه عينا بشرط الخروج  
او بشرط ما بعد انقضاء ثم المبيع على عيب كان عند المبيع فاقا البعده رجع بغير انقضاء  
من المدايه اذا كانت وانه في كنهها في حاجته فهو رضاء لان ذلك وبطل قصده الاستيفاء  
وان رضاء لم يرد على بايعها وليست فيها او بشرط ما علقه بفسخ رضاء اما الركوب  
للزوجه فلا يثبت سبب الرد واما بواب في البيع بشرط العلق فيكون على ما اذا كان لا يرد  
منه اما لصحته او لغيره او لكونه بلفظ في عدل واحد اما اذا كان بمجهه بزمانه لا فساد  
ما ذكرنا من احسنه والصحيح انه يعلق ما سقط فذلك في الرد من التوبة الذي تدرجه  
لا يفسد ولا يرد له والصحيح انه يعلق في المصل ما لم يفسد في ذلك حتى الرد فيسبب فيه  
المشترط وعليه الفتوى من انهم قالوا كافر او مشرك من احسنه انه او صار له  
من جنه هتد او صدقته ثم صار مسلم او ذمي واما ما يرد من ذميين انها تقبل  
في حق الاستحقاق في الكافر وون الرجوع على المسلم باليمن وهو قوله الاخر وهو قول  
ابن ابي ليلى وقالا لا تقبل اصلا وهو قوله الاول له انها فاقا على كونه الاستحقاق  
وعلى المسلم بالرجوع فيقبل على الكافر وون المسلم كشفا وده كافر من بدس في تركه  
كافر وتركه اتيين كافر من فاسد اصددها تقبل في حق الكافر وون احسنه بانها فاقا  
على المهورث او لا وهو كافر الا انه لا يفسد في حق المسلم لانها ليست بحجة في حقه بمنزلة  
اقرار اصددها على الاخر من الكائن ولو مات ذمي على ارض وترك ما فيه ورثه  
فاسم اصددها فاقا مسلم من ذميين ما ية اخذ الكل من نصيب الذمي لان  
يسته حجة في حقه وون احسنه من الفدا من حق وان الشرط لو كان يقضي العقد  
او يملكه او دور والشرع يجوز ارضه او مفارق لا يقصد العقد وان بشرط على  
على غير العاقدة ولو عرجي عليه وفيه نفع احد المتعاقدين او المعقود عليه وهو من  
اهل الاستحقاق قصد في الشرط على غير العاقدة ولو كان فيه مفرقة اصددها فاقا  
عند ابي يوسف وعندهما لا يقصد في كسب الفوا من قال محمد كل شرط بشرط  
المشترط على البايع يقصد به البيع فاذا شرط على اخيه فهو باطل وكل شرط  
على البايع ولا يقصد به البيع فاذا شرط على اخيه فهو جائز وهو باطل في رتبة

انجام

الضمن الجواهر رجل اشترى حارثة فوجد بها سودا غارا وان برولم قال  
 اكثر تخاسيا ان ارجب وانتهى نو اندر دوز و قد اشترى بقره وقصبا ثم بها  
 ارجب البايع وقصص البايع البقرة وهلكته ثم به قال اكر باز ورتدون وقصص  
 كرون بر سبل اقاتت بوده انت بسله بايغ هلكه شولان السعاطي ورجل عمل  
 ههههه في الفسخ كانه البسج من الكاه اشترى امه وقصبا واما عن افرو قصبا  
 المشري ان في ثم بايغ من افرو قسم فاستحققت بقضا فوفقوا على الكاه ورجع  
 كل لورج عله بالثمن لا قبل الرجوع من الجواهر رجل اشترى شيئا في رستحق واستحق  
 وقصص الفسخ بالاشفاق فرجع المشري على البايع بالثمن فذبح البسج بالثمن من غير  
 ان ام القاضيه اباه فلبايغ ان يرجع الثمن على بايغ وهذا مذهب محمد بن وعلية القوي  
 وعند ابي يوسف لا يرجع الا ارام القاضيه من المظنونة والا حقا في المظنونة  
 ثم اتى محمد بن من انقري ويزم الواجب ان يتجاوز على النكاح العلاء واحكم  
 صورة المسند المحكم في رسم الجاهل عام الفلاح المحكم في وكنته لا يفعل ذلك  
 الا اذا كان ارباب الطعام يتعدون البقرة فذبحوا فاشا وخر القاضيه عن صبي محمدي  
 المدين الا بالشعور فلا بأس بشور اهل الراي والتمس من الشفيعه فالحاكم في التجار  
 في الطعام غير محدود ولا يسواها الا اذا كان ارباب الطعام يتعدون من ذلك و  
 يتعدون عن البقرة فذبحوا فاشا وخر القاضيه عن صبي محمدي المدين الا بالشعور فلا  
 بأس بشور من اهل الراي والبصرة من الشافعية ثم يقع التعاوض في الامتياز  
 من ان يشترى بقره وبن ان يشترى بقره فوال ان في اعظم وبال الاول وبن  
 احمد النخاري في الطعام غير محدود وبجبه المحكم في البسج وبن النخاري اذا حاق الهلاك  
 على اهل المهر بقول الامام للمعتمد كبيع ما ببيع وبن مازة شفا من الناس وفي الامام  
 الجوامع عن محمد بن احمد المحكم في بقره واغزرة ولا اسود وفي المعمرات وبن سفي  
 للقاضيه ان يبيع المحكم طعامه عن بقره فاشا قبل هو بجا الا حقا في وقيل ببيع ما لا تغاض  
 فبن الكلفظ ولو حيق الهلاك على الناس امر اهل ان يبيع مثل ما امر المحكم في ذكر  
 القدر في بقره اذا حاق الامام الهلاك على اهل المصراضا لطعام المحكم في وقت  
 فاذا وجدوا ولا عليهم بقره في المهر وقال بعضهم باخذ الامام الطعام من المحكم في  
 ويفرق عن الناس عند الموت عليه فاذا وجدوا او امثله من الفصول في فصل  
 الشيوع ولو كانت الدار بين رجلين فباع احدهما قطعة بعضها من رجل قبل القصة

التفسير

لا يجوز



فلو كان في بعض واحد منهما من السراجة واراد ان يبيع رطلين باع احداهما كان  
 فسخه اذا اشترى عشرة اذرع من ثيابا واذرع من خام او اذرع من قاسد عنداني فسخ  
 بمائة ما اذا اشترى عشرة اسم من ثياب سم من اذرع من اقمصة واردين اثنين  
 باع احدىها فسخ بغيره في اية نفسه اما لو عين مضافا وقال بعثت لك هذا النصف  
 فلو كان في ثوبه ثمن اربعة من الفصول الاب او اذرع الفار والمفول في البصر  
 ما في ثوبه ان يخلو ان باع ثوبه ثمنه ثمانية مائة واثمنا واثمنا واثمنا واثمنا  
 في ثوبه الا اذا كان الاول فسخا من الفصول ولو اشترى عبدا وبيع ثم اطلقه على  
 عبده او فسخه بالعبد الاول في العلم بالعبد الثاني ليس له الرد وان كان ثم علمه  
 آخر الرد كان كالمائة في باب الفسخ اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن او المبيع  
 فان ادعى المشتري ثمنه وادعى البائع اكثر منه او اعترف البائع بغيره من المبيع او  
 ادعى المشتري اكثر منه فابى باع اقام عليه فسخه له لا رد وعوا به بالثمن في اية  
 الاخر فمدد دعوى البينة او يضمنها لا يضمن على الفسخ الحكم والدعوى لا يضمن  
 بدون اقام البينة المثبتة للزيادة او لان البينات في غير الدلائل وفي الزيادة  
 لا معارضة من الثمن كل ما ينقص الثمن عند البائع فهو عيب وفسخ رجل اشترى ثوبه  
 تركته وبيعها لغيره والمشتري لم يعلم بذلك ثم علم او كان المشتري يعلم بذلك  
 ان بعد عيبا عند البائع وان اتفق البائع على ان يبعده عيبا كان له ان يرد وان اختلف  
 البائع بينهما قال يضمن هو عيب وقال بعضهم ليس بعيب لم يكن له ان يرد رجل  
 اراد ان يشتري ثوبه فراهي بها فوسخ ولم يعلم انها عيب قال محمد بن سلمة له ان يرد  
 فان هذا مما يشبهه بغيره من ثمنه ان يشتري عليه فلا يثبت ارضا بعيب من اقمصة  
 رجل اشترى ثوبه فراهي بها فوسخ ففسخها ولم يعلم ان ذلك عيب وفسخها على ذلك  
 ثم علم ان ذلك عيب له ان يرد له ذلك من اقمصة والبيع من الجواب ان كان هذا عيبا  
 بينا لا يثبت على الناس لا يكون له الرد وان لم يكن هذا عيبا بينا فله الرد من اقمصة  
 ولو اشترى عبدا وبعده في ثوبه قال البائع ليس هذا اشترى ففسخه فاشترى ففسخ  
 انعام فسخه كغيره كان له ان يرد ففسخه وفسخه في اية البائع ففسخه  
 في ثوبه من اقمصة فله الرد في اية البائع ففسخه في اية البائع ففسخه في اية البائع  
 ففسخه فاشترى ففسخه فاشترى ففسخه فاشترى ففسخه فاشترى ففسخه فاشترى ففسخه  
 فاشترى ففسخه فاشترى ففسخه فاشترى ففسخه فاشترى ففسخه فاشترى ففسخه

المردود كما اذا اراد وجع السن الا اذا كان زيادة المرض بحال بعد ما سبب  
الان ينجى الروح فانه لو كانت في الخلق هكذا من المشي المشي في محله ما هذه الهي  
كل يومين او ثلثه فاطقت عليه هذه لها لو ان صاحب جيب فراس هذه لا يمتنع  
السراجية لو زاد المرض في هذا المشي وقد كان اصل المرض في جيب البايع ولم يعلم  
المشي في ذلك له الروي انما سبب رجله واركان في القدم طين فسد ذلك الطريق  
وجعل الطريق اخر ثم باعها بمقوضا كان للمشري الطريق الثاني دون الاول لانه  
وكان هو في جيب فسد في ذلك وكان له طريقا فسد في ذلك ثم باعها بمقوضا  
لله الطريق الاول ويكفي ان الطريق الثاني لا تملكه الا في ذلك الحين فلو كان من حقوق  
الشارع وقت البيع ومن حقوق الشارع الطريق الثاني دون الاول من الامور في كل  
سبب الجيب عند البايع وان اراد عند المشري من البايع فانه من فسد  
ارضاً فخرس فيها او يفسد في اقلع البنا والفرس ورد له ثمنه عليه السلام  
ليس يفرس الا لم يفسد في ذلك فلو كان صاحب الارض باي فان الارض لم يفسد فلو كان  
الغضب لا يمتنع فيها ولا به للملك من سبب في مراث على يتقربها كما اذا شغل طرفه  
بطعامه من الكسيلة انهم لما هذا الذي ذكره من الحكم ما اذا كانت فيه البنا والفرس  
قيمة الارض اما اذا كانت قيمة البنا والفرس من ثمنه الارض فلا يقال للغائب اقلع  
البنا ووروا الارض بل يعين الغائب فيه الارض من المتفق غائب رضى لو شغلها او  
خرس كلياً فلعلمها وروما اجسب وليس رب الارض شيئا فلو نقص الارض بهذا او  
البنا ومن المفزات ولو غصب ارضاً وبني فيها وقيمة البنا والفرس من ثمنه الارض  
سبيل المصوب منه على الارض ويعين الغائب ثمنه ارضه وهكذا روي عن ابي طالب  
الرباس من الفصول الاولى وذكر في المختصر القدوري ومن غصب ساحة فبني  
فيها او فرس قبل له اقلع البنا والفرس وروما وان كان الارض ينقص بعلية ذلك  
فلذلك ان ثمنه قيمة البنا والفرس موقوفاً ويكون له في ثمنه البنا والفرس من الكسيلة  
غصب ارضاً وبني فيها ان كانت قيمة البنا والفرس من ثمنه الارض فلو كان في الارض  
ومن غصبه ومن غصبه لا يفسد من مالك وكان له ان يابذلها وكان الغاصب ابو علي الفقيه  
يحب من الكسيلة انه ذكر في بعض كتبها فقال ان كانت قيمة الساحة اكثر من ثمنه البنا  
فقد انما ذكر في البنا او كانت قيمتها اقل من ثمنه البنا ولا يابذل الساحة واذا

56

ما جاوز المسمى بالمال ما لم يكن النقض  
وإن شاء المشرع نقض كله ويكون النقض كله

[illegible][illegible]



من انصاب رجل قال لا فرع بكف نفسي من هذه الدار بكف او علم المشتري نفسه ولم يعلم  
البايع جازبه ان يفر البايع انه كمال المشتري وان لم يعلم المشتري فيقال بوجوبه  
ومحمد بن لا يجوز علم البايع اولا غير انه لو باع المشتري من اخر عليه ما قبض صحيح كان  
سائر الباعثات الفاسدة من كثر البايع باع ولو لم يكن له ان وزنها مثقال واذا  
وزنها مثقالا سكت الزيادة للمشتري بغير شيء لان ذكر الوزن فيها بغيره التيقن  
عبارة عن الوصف في صرف الكتاب في القبول وكونه ببيع فداوي الدنياري  
مدوي نية ورفعت مشاع فريد كرو از مهر خرم داره ابو ديان باع في دار العلم  
قبل ان يفر من داره بغير قبضه من مشاع رواه ابو ديان باع في دار العلم ونية  
البيع حارث مشاع وسيد ورضان مشاع في تلك رواية باع في دار العلم وكونه  
ابن ابي شريك بن شريك وعليها من الارض بين اثنان وفيها من بيع مشاع احد  
المشتريين نفسه من ارضه من الارض الرزح فان لم يذكر به في الكتاب ونسفي  
ان لا يجوز لان المشتري لا يجوز بيع الفلج لانه قاصم مقام البايع في الفلج والمتم  
والزرع والارض وذكر في باب الصلح من الارضين من صلح الارض لو كان  
دار بين رجلين باع احداهما دارا من رجل اخر لم يجر بيعه لانه نحو ما ان باع  
بشرط ان يترك او بشرط الفلج والهدم اما الاول فلا يجوز لان فيه شرط منع للمشتري  
سوي البسيع ~~فكأنه~~ بمنزلة اعاره في بيعه فلا يجوز بشرط الهدم والفلج لان فيه ضرر  
بالمشرك الذي لم يبيع وكونه كذا في رجل باع احداهما شاة فالحل في نصف هذا  
ان باع في النصف هذا الزرع المشترك لا يجوز وكونه اجناسا ان باع في اذن المشتري  
نصيب احد الشركيين من البنا وكون الارض لم يجر وكونه في الصوي بناء بين  
بايع احد نصيبه اخر بغير اذن شركيه لم يجر ثم فداوي فاصحان اذا كان الشجرة  
بين اثنان باع احداهما نصيبه من الاجرة لا يجوز ولو باع من الشرك جاز ولو كان  
هم بثلثة باع احدهم نصيبه من شركه لا يجوز وان باع منها جاز من القبول والاصل  
ان الشجرة انما تستحق بالنفس او ملكية ان لا يملك او بالارض وسكن من اشجار على حقة  
الشمس فانها جري وكونه المنة في سكة فبرائة وبعض الاشجار رثة ساحة جهنم  
سكة فداوي واحد من اهل السنة ان غارها كان سكة فداوي وارثه قال عليه  
السلام فان لم يكن له رثة فداوي جاز من المنة على جميع اهل السنة والاصل ان  
الشجرة اذا لم يعرف له غارس وانما ملكه لانه فداوي فداوي من المنة باع نصيبه

[illegible]



22





الاولا ومن البائع ويجب عليه قيمة البائع ولو لم يكن له مال كان عليه كاشف الاول ان  
يؤاخذ المشتري بالخيار في رد البائع او قبوله ولو كان يقر بفسخ البائع كان يرد  
عنه المثل وان كان بائنا البائع ولو كان للمشتري واراضعت واربعها ثبت انفسه  
بغيره كما دون البائع ثم خلاصة رجل اشترى عبدا من صفقة واحدة فاداه اوصلا حرا  
بيعه في العبد فانه سبي من كل واحد منها اولا فانه لما ان لم يسم فانه وان سبي  
حاذي في الغنى من السراية باع حاربه كرهت لافل من بيته اشترى من يوم باع فهو ابن  
البائع واداه ام ولد له وبيع البائع وانما جازت به لا كثر من بيته اشترى لم يكن اناله  
ولا ينفذ في المشتري حربي وقد دارت ما كان فباع المولد لا يجوز ولو اشترى عبدا  
سليما او مصفا بغيره على البائع من العياضة وعن ابن سنان اذا اودي مبيعا في كسر  
مبيعا او على ملكه طحا او شدة لا باء ومثله لم يبيع لانه يبيعه في حاله من حيث ان  
يحل له الا ان ينفذ اذ اذ انما لا يحب تركه في حاربه رضا ولا ركب لم يرد او سبي  
او شرا عطف ولا بد منه فانه ما فيه الكفاية اما اذا كان بعد اذ انفسه يكون رجلا حرا  
ورضه على البائع وليس له كراهة في حاربه وكناه واداه فانه بائنا بالبائع والاصل  
ان المشتري اذا انصرف في البائع بعد علمه بالبائع نفق الملك بطل حقه في اكرادته  
وبل الرض بالبائع كما يجب ان اشترى المشتري البائع فله ان يسره ولو كان ان غره البائع  
المشتري ليعين برون قال البائع للمشتري قيمة كذا فاشتره ثم طهرها اذ قلته ان  
وكنا ان يرد البائع في المشتري له ان يرد وقال البائع للمشتري قيمة كذا فاشتره اذ  
وان لم يقبل ذلك فلا بد ان ينفذ صدر الا سلام وان رد حربي او لا نقد قوله ولو لم يقبل  
البائع لكن غره البائع قال فله ان يرد البائع او يكرهه لا يرد حربي وانما في الحال البائري اشترى  
فبيع الا برسمه فالبائع البائع من كثر ما لا يسو البائع فبقي فاعش فلبائع ان يبيع  
على المشتري بالانفاق فمثله في حق المشتري من احواله ولو اشترى بقره بشرط ان  
حاملة فاداه لم يكن ثوبا فباعه وبيع ولو لم بشرط قوله فله ان يرد حربي او لا يرد  
لان الحمل في البائع زبادة في احواله فببيع حار كانه ولو اشترى رجل مخرامة  
وطعن المشتري فيها ببيع فوكل المشتري رجلا بالخدمة مع البائع وغاب فقال  
البائع ان المشتري رجع بالبائع فلا نفقة لا ينفق باو حتى يحضر المشتري فنفق  
من احواله رجل باع مخرامة او حي انه باع وهو وقفا فنفق الماشح فيه وبيع  
انه لا يبيع فنفق مالا اشترى عبدا ثم اودي له حربي ببيع وهو في المشتري



[illegible]



[illegible]

بيع مبيع الكا وحق المور بالمال المبيع او وها بر سنانم الموقوف شر او فاما  
يكون موقوفاً بالمثل ان كان مضمناً وبالعقود الا ولا يكون موقوفاً بالمثل من  
القبول والقبول ان رخصته اخذت بعينه فضاء فوضوا من قبض  
ووجه العيب وعلية القوي م وهذا جاء على ان الموقوف على سوم المشر  
الما يكون موقوفاً بالعقود اذا كان المضمناً في اوب العاقبة للمضمان والحق  
العيب غير ظاهر وانما يعرفه الاطباء والخواجج والكتبة والطبى للمضمان في اوب  
والواحد في هذا الباب يكفي فيقول فوضت من فوضه الموقوفه والحق في اوب  
لان حق اركلان قول الواحد لا يكفي بل واما اذا كان عدلين اشين عدلين  
سباني هذا في اوب الباب فان قال المشتري للعقبة قبل ان يبال عن العيب  
سلك ابا بيع منه فانه يعلم ان هذا العيب في هذه المالكه فيبيع للعقبة ان يبال  
البايع عن ذلك بل هذا العيب الذي ذكره المشتري بهذا العيب في هذه المالكه  
فان قال لا يبال المشتري من العاقبة انه يجوز ما لم يعلم ان فيه هذا العيب  
الما في فيه خلاف على ما بين فان قال نعم ثبت العيب ثم يبال في العاقبة هل  
يعتبه اليه وهذا العيب به ان قال نعم فالعاقبة برو عليه وان قال لا انا هو  
عيب حدث عند المشتري فاقول قوله لكن مع يمينه ما لم يقد بعينه وسلك  
اليه وما هذا العيب به من العقبة لو كان وقد جازى ربه فوجب وجوبه  
ذلك في اوباري اللاتي يتخذن اصنام الا ولا وني غيرهن بعينه عا و  
التمسكت في المفعول والما لم يصح بالبيع كذا ذكر الشيخ الا لعدم علم الدنا  
في زمانه وني فتاوى اهل سمرقند اذا قال المشتري للبايع اني فاضل عن  
قال فزو البايع المضمناً عليه وقضه المشتري لا ينقض البيع لان الا قاله لمشتري  
البيع والبيع لا ينقض الا بما بعد القبول اذا كان ما يقول وان كان ما فعل  
وهو المتعلق بالبيع من التسليم والقبض من ايمان وكذا الا قاله وهذه المسئلة  
وميل على ان البيع بالمتعلق لا ينقض قبض العن كذا ذكر صاحب المحرم  
العقبة في العيب في الا فب ربه الكليل والوزن في المصنوعات بالمتعلق  
وان ترك ان سعى المتعلق حتى لو باع مائة من فضة مائة من فضة لا يجوز لانه  
مائة من فضة ومثل مائة من فضة القوي تقوم القوي ثم انما يبيع قال ابو جعفر  
اذا باع مائة درهم وابتار بالالف درهم فوجاز لا يبا انما امكن فصح

[illegible]

مراکز

فان للولي اذا اتى الاتفاق في بيع الرقيق بحسب ما يبيع وفعاله طام عن المظنون  
وكذا في الذخيرة ثم اتى وفسل ابو بكر عن يزيد بن عبيد من فاسق قال لا كرم  
ان يبيع عن يمين الله من ثوبه بغير رجل له فبدا امره ويريد ان يبيع من فاسق  
يعلم انه يبيع الله ما يكره هذا البيع لانه اعانه على المعصية من اكله من ثوبه لو كان  
ارجل يبيع عن غيره ففقد الى الفاحش وشهد جبرانه قال محمد بن جابر بن جبير  
لكن يبي المولى عن ذلك فان عاود او بى بالرب وحبس من الطرية عبد يملك  
البيع من مولاه وهو مكره بانه يحسن صحتة لانه ففقد لو كان على قلب هذا  
بانه كان الرجل يبيع عن غيره ففقد الى الفاحش وشهد جبرانه قال محمد بن جابر  
ببيع يبيع لكن يبي المولى فان عاود به بالرب وحبس كتاب الكفاية  
من الفضول اذا كف الرجل من رجل عن بيع ثم ان الكفيل اقام البيعة فساد  
البيع لا تقبل وكذا لو ضمن لغيره ثم اقام البيعة على فساد الكفيل ولو اقام البيعة  
على الفاد الاصيل او على ابيه او ابنته لان اقامه على التزام حال اقراره  
فصح سب وجوب اقامه البيعة منه وعوى الفاد بعد ذلك ويقبل البيعة  
على الابن او الابن او لا لا تغرب لوجوب اس بن ابي او بنى مما سب الكفيل لانه  
من بيا حاله ان يبي سب ليطهر ان يعل يبيع الكفيل به ام لا فان الكفيل يبيعه  
المرأة اذا لم يذكره معلومة لا يبيع الا ان يقول ما عشت او ما عشت لك فاص  
من الشا رعايته اذا كان عليه الف وقد كفيل بها لانه نفس ان فاض له على  
نفسه وشارع ان ابراه من الكفيل بالنفس لا يجوز ولا يبرهن الكفيل  
بالنفس من يحيط قال محمد بن الاصل الكفيل بالنفس اذا فاضه الى من الذي  
على المكفول نفسه على ان يبرهن من الكفيل بالنفس ففقد جاز الفضا ومارت البراءة  
من السراجية الكفيل بالنفس اذا صالح لم يبيع في رواه الى سلمان وفي روايه  
ابي حفص يبيع وعليه القوي ولو حال له يبيعه له على ولم يقبل على اني ما من  
لا يرجع الامور عليه في خلاف قوله اقضه في ادا على في حيث رجع وان لم  
يقبل على اني ما من ثم صواب الفضا وفي فتوى محمد بن من قال ففقد  
الذي في ذلك على ثلاث اقسام اولها انما اسلمه اليك او انما اتقنه لا يبيع  
كفيل ما لم يتكلم بغيره بل على الا التزام فهو قبيح اني كلفته ففقد وكان الصدر  
الا نام استاوانه ففقد بن يقول اذا اني بئده الا لفظ ففقد لا يبيع من

من اصاب الغريم فطلب البيع  
مولاوه وهو مكره بانه يحسن صحتة  
يعز من مكره

كفيل

گفتا و اذا اتى بها معلوما بان قال ان لم لو و فلان مالك عليه فانما اودى بصير  
 كذا و اذا حصل في الكفاية انه يجوز فقيها شرط متعارف ولا يكون فقيها شرط  
 غير متعارف لان الكفاية يشهد بغيره حيث انه الشرع و يشهد المعاد و قد  
 من حيث ان الكفيل يتكلم ما في ذمة الاصيل عوضا عما يودى و ان الكفيل ما به الاصيل  
 فمن حيث انه يشهد الشرع فقيها شرط متعارف و من حيث انه يشهد المعاد و قد  
 لم يصح فقيها شرط غير متعارف من الكفاية و قد فتاوى الشيخ ان من قال  
 بغيره الدين الذي لك على فلان انا اوفيه اليك انا اسلمه اليك انا اقبضه لاي  
 ايضا ما لم يتكلم بلفظ يدل على الاستزام كقولك كلفت غنمك على فلان و كان الشيخ  
 و انما ظهر الدين الحسن ان على المرغبا في يقول اذا اني سمعته الا لفظ متجزا  
 لا يكون كفاية و اذا اتى بها معلوما بان قال ان لم لو و فلان مالك عليه فانما اودى  
 و انما اودى بصير كذا و قال هو نظير ما ذكر في من قال اني اقبضه لاي ان من قال انا  
 ارجع عليك مائة شاة و اذا قال ان و قدت الدار فانما ارجع بدينه ارجع اذا دخل الدار  
 و لا شرط على الكفيل ان يسلم في مجلس القاضية فله في مجلس القاضية و كذا  
 الاصل انه يسلم او قالوا هذا اذا سلمه في مكان لا يمكن للمطلوب من المطالب الانتفاع  
 و الثاني من انصور مجلس الحكم اما اذا حصل التسليم في مكان يمكن للمطلوب  
 الانتفاع و الثاني من انصور مجلس الحكم لا يسلم او كان انفسه ابو بكر السليبي يقول  
 ان كان هذا الشرط في موضع عادة اهل ذلك الموضع انهم يخلصون المطالبون من يد  
 المطالب بكم فعادة هذا الشرط و المكان في موضع عادة اهل ذلك الموضع انهم  
 لا يخلصون المطالبون من يد المطالب بل يعرضون المطالب على قرة الى القاضية لا يحسب  
 صاعدا في هذا الشرط اذا سلمه في المحلة في مكان اخر و قد في انما ثبت قال مشايخنا في فائنا  
 اذا شرط عليه التسليم في مجلس القاضية فلم يسمه بغيره في مجلس القاضية لا يسلم او في المكي  
 و بغيره من القبول الا بشرط و قد قال انه ترا بر فلان است من يد هم فندنا  
 و قد كفاية و قد مشايخنا قالوا في قوله انه ترا بر فلان است من جواب كذا انه  
 كفاية حكم العرف و كان ظهر الدين يفتي انه لا يكون كفاية و كان ركن الاستسلام  
 لا يكون كفاية من القبول و لو قال انه ترا بر فلان است جواب كذا انه  
 كفاية حكم العرف و كان ظهر الدين يفتي انه لا يكون كفاية و كذا كان يفتي

انما اذا حصل التسليم في مكان يمكن للمطلوب  
 الانتفاع و الثاني من انصور مجلس الحكم  
 لا يسلم او كان انفسه ابو بكر السليبي يقول

كذا و قد في انما ثبت قال مشايخنا في فائنا  
 اذا شرط عليه التسليم في مجلس القاضية فلم يسمه بغيره في مجلس القاضية لا يسلم او في المكي



في قوله جواب مال نور من جواب مال لو كنتم ان لا يكون كذا في مكان ركن الاسماء  
 على السقف في بقول اذا قال ان كذا في حاضرتك لو ان كذا جواب ان مال بر من ان  
 هذا لا يكون كذا من الكا في اخذ الكفيل بعد اقامته اليه قياس واستحسان  
 وقيل اقامتها بمجرده عوي استحقاقه فانه لا يثبت ويجب ان يكون الكفيل  
 مقصود به قياسه استحقاقه وقيل ان ما بمجرده عوي استحقاقه فانه لا يثبت ويجب ان يكون الكفيل  
 مقصود به ويجب ان يكون الكفيل حتى حصل فانه الكفيل وهو الاستحقاق من  
 الكفيل وطلب الكفيل او اريد بكون وطلب احد هما ان يطلب الاخر من التخيير  
 في الكفول ان يطلب لهما او اشياء او غيرها او يبريا من جامع القضاوي هل  
 لتفاني ان يحبس الاصيل والكفيل او اطلب المال قال نعم من التخيير الكفول  
 ان يطلب لهما او اشياء او غيرها او يبريا من جامع القضاوي بالخير ان يطلب  
 الاصيل وان شاء وطلب بغيره لان الكفاية نعم احدي الذي ليس ايا الاخر في  
 حق توجب المطالبة نحوه فلا يوجب براه لطلب الاصيل فان كان الذي يطلب  
 فمما كان ولا يملك لطلب كل واحد منهما فاذا اختار مطالبة احداهما سقطت  
 مطالبة الاخرى منه وان لم يملك بغيره بل انه ان لم يملك به سقطت كذا  
 فهو من لا عليه وهو الف فهم بغيره في الوقت كذا فان كان لم يبراه من  
 الكفاية بالنقض لا يملك بالنقض وضمن المال شرطه فان المال فله ان مال فاد  
 اوي مال بر من احد الضمانين ولم يبر من التاخر لكون ان يدعي عليه فاما  
 اخر فله انضاره من عنوان القضا او قال ان شئني فلان بر من قال  
 انضاره ابو جعفر بغير كفيل فكذا في شرح الاسلام من شرطه وقال انضاره  
 ابو النضر لا بغير كفيل وبه اخذ الصدر المطبوع ووقال فلان انضاره  
 لا يكون كفلا في شرطه الاسلام من شرطه وقال القضا في شرح الاسلام من قوله  
 انضاره انضاره وكفاية بالنقض عرفا وبه يفي مع التخيير في طلبه  
 هو قال في البيهات انضاره فقال الا انضاره فلو ضامن نفسه من عنوان  
 الكفيل وان اراد الكفاية جاز ان في اخراج لانه من مطالب به كسائر لكون  
 من السخط ولو قال ما اقر لك فلان من شئ فهو كذا في فاقول فلان شئ او انضاره  
 ذلك لانه ولو قال ما اقر لك به من شئ فهو في مقامه عليه منه انه قد كان اقر  
 قبل الكفاية بالغة واهم فانه لا بد من الكفيل من السراجة ولو قال انضاره جاز ان

في قوله جواب مال نور من جواب مال لو كنتم ان لا يكون كذا في مكان ركن الاسماء





را و در آخر هر رجل من قوله مخافة شدة فقال رجل من بني ثعلبة بن ربيعة  
ان من ثعلبة بن ربيعة رجل خرج من القريه مع اخوانه الى كثره لا بل القريه بل  
على النخيل من شجر من الحجر يد وقلوبها شدة ملائم حارة كقولها اذا استحق الميسر  
او قدم المطلب فانما ضامن واما شرط الموصى كقولها انك ادر و قوله لا تصح الكفاية  
اصلا و لو قال ان نوي ما كفي فلان فانما ضامن بجمع حتى مات فلان ولم يدع شيئا  
فانه و كذا ان خرج من امر ولم يوطئك معك و كذا لو قال ان فلتك او فلتك  
او فلتك او فلتك ما كفي وان قال فلتك لا تصح فلان كذا روي وان قال من فلتك  
او فلتك ما كفي من الناس او من ما بهت منهم لا تصح اتفاقا من شرح الطحاوي الاصل  
فيما لا الكفاية بالمصون في حال او المضاف اليه سبب مضمون بطلت في ثانی حال  
مقدور على الايقار والمصون له و منه معلوم جازن كذا و كذا ان فلتك  
رجل من ربيعة او ما كفي له عليه او فلتك من ربيعة او فلتك  
او فلتك ما استهلك من ماله فانما كذا الكفاية صحيحة وان لم يكن النعمان ثانيا في حال  
كلاهما اذ سبب مضمون او المصون لم المصون فلتك معلوم مقدور على الايقار  
من اليه بجمع و كل حق لا يمكن استيفاءه من الكفيل لا بجمع الكفاية به كالمدة و اذا نقص  
بريد به اذ الكفيل بنفسه اكد و اذا نقصا من فلتك ما لا يجمع من الكفاية حاله  
المكفول به لا بجمع حتى الكفاية و منه ان الكفاية لا تصح لم يمول اجماعا من التواضع  
وان حاله المكفول عنه مثلي الكفاية من الكفاية به فلم الاصل او بجمع فلتك شرط  
ملازم له مثلي ان يكون شرطه كالمصون اذ استحق الميسر اجماعا من التواضع  
الاصولي و ذكر في التصوي ايضا رجل قال لا فلتك فلان في مائة مائة  
ما ذاب له في او ما كفي له فلتك اما موزونك ثم غاب الا كذا فاقام المكفول به  
انه له على الغائب ايضا و قال بقائه اقصى به في الغائب حتى يزوم الكفيل لا يجبه  
الغائب اليه حتى يخرج الغائب فليزوم كذا ما لو كفل بك مائة مائة فاقام عليه الغائب  
بشيء ان له على المكفول عنه اتفاقا حيث يقبل وان كان المكفول عنه غائبا ثم انفصل  
الا اول وجه اذا ضامن ما كفي له و ما ذاب له به فلتك فلتك او ما كفي له  
لو ذاب فالكفيل به من على المكفول عنه و ابله ان به في غائبه ان يجد الغائب  
لم يجز به ان لا يفسد او كذا في فصل القضاء في الغائب من التصوي و كذا في هذا  
الفصل في المدة فانه في اثبات مسكه و عوذي الكفاية رجل قال لغيره لك في فلان

17

منه





القول به ولو كفل منه ما نفي كفا له واحدة منجزة احد برى اباقون وانتم فيهم  
في حال من الكفا فان الكفا بالغير جازية والمخوة من اخصار القول به من التنازل  
بانه رجل كفل بال عن رجل بامر فاحال الطالب عليه فربما على الكفيل بولي ومكافاة  
مع منه انما واذا اسلم الكفيل نفي ابل الطالب ولم يقل سلت اليك بحته الكفا  
فقد اجمع وجهين الاول ان سلمه بعد طلب الطالب التسليم من الكفيل في هذا الامر  
يسر او في غيره الثاني ان سلمه ابتداء ثم طلب منه في هذا الامر لا يسر  
الكفيل من التنازل اذا كفل نفي ان ثم ان القول عنه سلم النقص اليه الكفا  
وقال في التسليم عن الكفيل يسر الكفيل وفي التنازل وسئل ابو حنيفة عن رجل  
كفل بنفس رجل الي ثلثة ايام هل يسر او من الكفا قال لا يسر وانما التنازل  
الا يام اجل التنازل المطالبة وفيه ما يجمع القوي بين ابي بكر الاسكاف لا يفرقه  
المطالبة الا بعد ثلثة ايام وبعد الثلث يصح المطالبة ابدان ثم يسر اليه وفيه  
قال النقص به ما ذكره في جميع وتفارقي لو قال انما كفيل الي شهر يصح كفا  
بعد الشهر الا انه لو سلم نفي قبل الشهر برى من الكفا لانه سلم بعد التسليم  
ولو قال كفلت بنفس فلان شهر يصح كفا ابدان قبل شهر وبعده واعتاد اهل  
زماننا على ان لو قال بامر به يكون كفيل في حال فاذا مضى الشهر لا يجمع الكفا  
ولو قال الي شهر تحبذ الفاعل عن الكفا بعد الشهر رجلا ان اشترى من رجل عبد  
بالف درهم وفيه انما يجمع او استقراضا على ان كل واحد منهما نفي من صاحبه  
يجمع اليه جازية ومطالبة ان الطالب بالامانة بجميع احوال النقص حكم الامانة  
والنقص حكم الكفا فان اوجبا له شيئا وقال هذا كفلت به من صاحبه  
لم يقل قوله ما لم يجاوز الحدودي حقيقة من لا يجمع على صاحبه شيئا فاذا جاوز  
الحدودي حقيقة كان الحدودي عن صاحبه من النقص كفل نفيه وقال ان عجزت  
عن تسليمه الي ثلثة ايام ففعلت ان لم تحبذ او بغرض او مرض مرض بعد رضا  
بفرقه نفي بعد الثلث كان القول له جازية مع قوم في هذه من فاد الكفيل  
بالقول عنه وقال له هو القول عنه فلم يجمع من مخرج ابا باب اخر فهدم  
التيه تسليم منه من اجمع ويجوز بالمال معلوما كان او مجهولا كان وينا  
مجي او الفرض بقصد الدين النجيج الاحتمال عن يدي الكفا به من النقص  
كفل من حيث نفس ثم طرأ ما لا يجمع بعض اليه من الكفا بفرقه ثم

يل ص

العتابة وكهالة الموت عن المرض بامر الله وبغير امر الميراث وبعد موته جاز بقدر زكوة  
 من التنازع فيه وادامات الرجل وعليه ديون ولم يشرك شيئا ففعل رجل عنه لغيره  
 لم يبع الكفاية عند بيعه ربح وقال لا يبع فيه قال الفاضل والصحيح قول الجعفي  
 من فاشته المنطوقه اذ اقامت اهدون مفسدا وكفل عنه ابنه او غيره مفسدا وما يبيع  
 لا يبع وقال لا يبع والصحيح قول الجعفي ربح من التنازع فيه وادامات الميراث مفسدا  
 اريد كالغيب والبيع ببيع فاسد والمقبوض على سوم الشراء ونحو ذلك تصح  
 ويجب على الكفيل تسدده ما دام قايما واذا كان له كفاية كان عليه قيمته وكذا لو ادعى رجل  
 عبدا في رجل ففعل رجل بالعبد فوات العبد واقام الميراث بسنة ان العبد له وحقني  
 انما في له بذلك كان له ان ياخذ الكفيل بقبضه العبد رجل ففعل رجل ففعل رجل ففعل  
 على الكفيل ان يرفع اليه الميراث ويرجع بذلك على المطلوب فانه يكون له اطلاق الميراث  
 رجل له على اخر دين موطا بالاربعة امام شهر ففعل ثلثة اشهر واراد ان يؤخر الميراث  
 فطالب صاحب المال كفيل منه اذ اقام مقامه حتى تنقضي امدته ليس له ذلك وهو  
 الصحيح وذلك في شرطه في باب ادايات هذا وقال ليس له سداد الكفيل  
 ولكن يقال له ان ثبت فادب مع فادامل الاصل فامس من الميراث حتى يقضى  
 من العبد في قال العبد يبيع الميراث بغيره عند الكفيل بالدين الموطا لكان الميراث  
 موقوفه لا يملكه الا بوقته منتهى الاستقضية فافقه انه يوفد منه على قول  
 ابي يوسف ربح واستقضية من فاقين فافقه لا يطالب بثلث في الميراث من ربح  
 بخلاف الميراث انه يوفد منه كفيل في الدين الموطا استقضية من ربح ان الميراث فافقه  
 انه لا يطالب من اقبية الميراث بطلب الميراث من الكفيل قبل حلول الاصل ليس له  
 ذلك قال وهو الظاهر وفي رواية ثم لم ذلك يقع حين له ومن موطا الى شهر  
 وثلث عند الفاضل ان الميراث يرد بثلث سنة الى بعد ويطالب الدين الكفيل  
 يقضه اذ احل الاصل فان ربح الميراث بالمطل والشوون ياخذ منه كفيل والا فلا  
 وهكذا في حبس نفس له اخذ الكفيل مطلقا من التنازع فيه رجل ووقع اليه  
 نحو عشرة وراحم وقال انفقنا في نفك فخر الميراث وضمن الميراث عن النصف  
 بهذه العشرة لا يجوز ومثله لو ضمن قبل الميراث فان قال او فقه عليه عشرة هي التي  
 ضمن لك فقه هذه العشرة يجوز وكذا الميراث الموقوف اذا باع شيء فخر الميراث في ذلك  
 بالمرك لا يشترط ان كفل مبداء قبض الميراث لا يجوز وان كان قبل ذلك جاز

بفتح

وذا



شع

[illegible]





وجوب الحال والقدر على ما تقدم وسبب في ما به دعوى - وروى نسخة من آخر ما يعني  
الغاية التي هي عليه من حيث الحال في نفسه وبقيت منه بقية فالكلام في كسب مال قبل المكتوب اليه  
كسب الحال اليه ان يذهب اليه صاحب المكتوب واقر المكتوب اليه بالكتاب وان الحال ومن  
عليه الجبر في وقت وان لم يقر به لا يجبر وان لم يكن الذي كسب قبل المكتوب اليه كسب  
وان الحال ومن عليه الجبر في وقت واخر لم يقر به لا يجبر وان لم يكن الذي كسب قبل المكتوب اليه  
مال لا يجبر به وقت حال ان يكون من حيث الحال كسب المكتوب وفيه اجماع ان صاحب المكتوب  
اجبر اليه اليه بل من البعد ان وانقد اليه حرقه من يد منه ضمان السور وزيان ثم  
كسب لعل اليه اجبر به وقت في وقت حصل المكتوب اليه الاخر قبله داوي بعض الحال وبعد  
بخط ياتيه ثم وروى من انشأه ان لا تقبل استغفر الله كسبها باسمه فلان في ان  
كسب قبلها قبلها فلا توف الحال وروى عليه كسب السهم في زمانه فلا توف الحال الاجبر  
الحال لصاحب السهم وفيه الحال اليه الاستناد اليه كسب له السهم في زمانه فلا توف الحال  
صح ضمانه وله ان يمتنع وفيه الحال اليه صاحب السهم والكل في صاحب السهم لم يدر في حال  
اليه الاستناد لم يمتنع ضمانه ولا يجبر وله ان يمتنع من دفعه لما كسبه ولم يكن له ان يمتنع  
ما دفع اليه والكل في الاجبر لم يمتنع الحال كان له ان يمتنع من دفعه الحال اليه في الوجهين  
وبذلك لا يكون ضمانا لان يقر باللسان او يكتب بظان على من الحال كسب وكسب  
ويشهد على ذلك فهو من الصفري وفيه واقعات ان لم يقر اذا حال الاجاب على رطل  
ما لم يوجب حقه وقيل منه ثم حاله الصانع حقه على اقر وقيل ضمانه انشأه نقض الا  
من السراجية اذا اشتد الحال به في الجمل من الدين ولم يرجع الحق اليه الجمل الا ان يجبر  
الحتم اليه الامانة وتخييف ولا يمتنع عليها او يموت الحتم اليه عليه غيبه وسبب منه كسبها  
ولو فليس حاكم الحتم اليه لا بعد الدين على الجمل فلا يمتنع اذا طالب الحتم اليه عليه في  
الجمل بغير مال الامانة فقال احب به من كان علي عليك فالقول للرافع اذا طالب  
الجمل الحتم اليه ما حاله به وقال انما احشك لنفسه بل فقال الحتم اليه له لا بل احش  
به من كان علي عليك فالقول للجمل كسب القصص من القبول وكرهه انشأه  
روى محمد بن الحسن ان كل شيء اختلف فيه القضاة فحقه القضاة كان قضاة جازية لم يمتنع  
لقاض اخر ان يسلطه ولم يذكر فيه الخلاف قال القاضي انه ناقد من كان عليه حاشي من الشيخ  
الامام عبد الوهاب الشيباني انه قال ما يقع القضاة من استغفر الله بلسانهم في الجمل  
في دفعه اليه المصانة في دفعه اليه وفي ذلك انما يجوز ان كان الموقوف به يري

والله اعلم

ذلك بان قال لا يحل اجتهادى اليه ذلك اما اذا كان لا يرى ذلك لا يصح وقال غيره  
 اجتهادى ويصح التفويض وان كان لا يرى ذلك لا يكون التفويض صحيحا  
 رايه ينفذ قضاءه في اصح الروايتين فان يصح تفويضه كان اولي وان لم يصح  
 التفويض ينفذ برأيه او ينفذ بها حكم الشارع ينفذ ذلك التفويض عند الملك ومنه  
 انبه وهو ان رجلا قال ان تزوجت فلانة فله ما من فنته وجاهها فتمت اليه العاقبة  
 لا يرى الاطلاق فيها فان كان الاحتياج والطلب الاطلاق ثم وقع اليه فغير يرى الاطلاق  
 واقضاه ان اشياء ينفذ قضاءه الاول وان كان الاحتياج قال امره ان تزوجها فله ما من  
 فنته العقبه اليه على امره تزوجها ثم تزوج امرأه اخرى قال ابو يوسف لا بد من  
 فتح اليه على كل امره ذلك امره من الاجتهادى وقال محمد اذا فتح على امره فخصومه  
 يكون قضي على قضاكمهين وبعض المشايخ اخذوا بقول ابو يوسف وبعضهم اخذوا بقول  
 محمد رجحوا التفويض على قوله وهو مقدار امره وامره انما بان قال امره ان تزوجت  
 فلانة فله ما من فنته وجاهها ففتح القضي يمينه وامره لا ينفذ الملك ويحتاج اليه كل  
 يمين اليه فتح على امره الا ان ينفذ في امره انه ينفذ فله ما من فنته مرات ان لا ينفذ  
 فقال لفتا في فتح جميع ايمان به هذا اللفظ فان ذلك يكون قضي لئلا يمان ملكه الله  
 وكره شمس الامية الحمد اني في صلب الاصل ان حكمه ان حكمه في اجتهاده ان هو الملك يمان  
 والطلاق المصنف ما يربط ظاهر المذهب عن اصحابنا قال الا ان هذا مما يندم ولا يقنع  
 كذا في سائر احوال اليه مثل هذا قال وكان الامام القاضي الاستاذ ابو علي الشيباني يقول  
 به انكم ولا ينفذ به او قد روي عن اصحابنا ما هو اوسع من هذا وذلك روي عنهم  
 انه لو استخفى صاحب امره من هذا فنفذ عدلا من اهل التقوى فافتاه بطلاقه لم يمان  
 وسعه ان ياخذ بفتواه ويملك امره وانهم ان صاحب امره من هذا فنفذ بفتواه فافتاه  
 بطلاقه لم يمان وسعه ان يملكه فان تزوجها اخرى بعد ذلك كان طلاقه كحل  
 امره تزوجها فاستخفى فيها اخر مثل الاول فافتاه بفسخه وفسخ الطلاق في الامانة  
 فانه يفرق الى ان ينفذ ويملك الاول لان فتوى الفقيه يمان بمنزلة حكم القاضي المولى  
 او حكمه انكم من القوامين وان القضا ينفذ في محل الاجتهاد وهو لا يمان بفتاى القضا  
 والاصحاب حتى لو اخطأه قاضى برى ملاقاة فانه ينفذ بالحل من القصول رجل قال  
 لامرأته ان طلق فلانة فافتاه فافتاه ثم ان امرأته اختلفت او عتبت ان فلانة  
 طلقا امرأته وقلنا لا يابى وزوج امره فانه طاهر واذا مات ابيه لا تقبل ولا يحكم

تم تيسر وجاهه

بوفى



[illegible]

عليه في قول المصنف رحمه وقال محمد بن سعد بن ثعلبة انهم قتلوا في غزاة فثمة ونام على ما  
نحو قولنا فان خرج ولا يقف عليه وان لم يكتف ولكن غائب لا يقف عليه بعد ما تمسك  
عليه ابنة او غاب الوكيل بالخصومة بعد قول ابنة قبل التمسك او مات الوكيل  
ثم عدلت تلك ابنة لا يقف بتلك ابنة وقال ابو يوسف يقف قال ثعلبة لا يقف  
وهذا هو الحق بالنسبة ولو اقر المصنف عليه ثم غاب عنه يقف عليه باقراره في قوله  
وان غاب الوكيل او مات بعد ما اتممت عليه ابنة ثم حضر الموكل فانه يقف بتلك  
ابنة كذا وكذا في الزيادة وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فانه يقف بتلك  
ابنة وكذا لو مات المصنف عليه بعد ما اتممت عليه ابنة يقف بتلك ابنة على الوارث  
وكذا لو اتممت ابنة على احد الوارثين ثم غاب فانه يقف بتلك ابنة على الوارث  
الاخر وكذا لو اتممت ابنة على ابي الصغير ثم بلغ الصغير يقف عليه بتلك ابنة  
فلا يكتف اعادة ابنة من الناصرة او ما وكلت المرأة بالخصومة والى الامر ايا  
الاستحلاف ولم تعرف بالخروج من هذا الرجل في المواعيد وكم حكم ثمة ثم العدول به  
بغيره واحد منهم وانما كان يشهد ان على منهما او يكونا من الذخيرة وازا حبث  
ان في ابنة او امين ابنة امارة لا يخرج ليهن فقال الامين قلنا لا يقبل قوله  
الا انما هو من امر الصغير ولو خرج من الامارة اختار بعض القضاة الحبس لانه  
لا يمكن اثبات حقه مع الامارة لانه لو ارد طلب الشاهد في غزاة لم يدر  
في غزاة فيقول حقه قلت وهو اختار القاضيه ببيع الدين من امواله وان قال  
لا فهو في غزاة كذا او بغيره كذا او اتممت عليه ابنة من النصارى ولم يكن له علم ان  
فان القاضيه امره بالامارة حتى يحضر الشهود وان حسمه للمهر ويحذر من مخرج  
الجميع رجل قال لي ابنة ماهرة ثم طلب من القاضيه ان يستأجر خصمه فان كانت ماهرة  
في جميع القاضيه لم يستأجر اجماعا وان كانت غائبة من المهر مائة السهر استأجر  
اجماعا فان كانت في المهر من السهر مائة السهر فلا يستأجر وقال ابو حنيفة لا يستأجر  
من النصارى فانه اذا شك الرجل فيما يدعي عليه فبني ان برضى خصمه في بيعه ليه  
ولا يجعل اليه من المهر انما هو الوقوع في اكرام فان ابي الخصم الا ان يملكه الكف  
اكرامه انما هو لا يملكه وان كان اكرامه انما هو لا يملكه وسعد بن جهم وسعد  
انفا دي القاضيه ولا يستأجر دون المهر انهم وان طلب لا يجب عند المصنف  
فلا فلابي يوسف رحمه واذا ادعى عند القاضيه دعوى في القاضيه ان شرط



فان كان في حاشية لا تفتت اليها و امر اهدي بالكف من القينة صنف اهدي عليه  
فان كان اهدي عليه بين يدي القاض قبل استحقاق القاض في هذا السبب استحقاق  
في ان استحقاق من القاض ثم وانما يصح ان قوله لم يكن او ففتت ليس بشيء وقوله  
فتت عندي يعني وكذا اذا قال ظهر عندي او صح عندي فقد اكمل حكمه هو المختار  
من اكلوا هر رطل اهدي على افرط لا وادعي الا وادعي ان لا يكون في موضع  
كذا اقلدي ان لم تكن كفلا منه وان لم يكن لم تكن فليس للقاض ان يحسن سوال  
اهدي الا ان لم تكن وهدد وصي كند من التفتت القضا بهلوث انما  
استوعب ولا يهلوث اكثر من ذلك الا بربنا اهدي من الصواني فان اعطاه  
كفلا وقال اهدي هذا الكفيل غير ثقة فاقضه بحسبه على اكله والكفيل ثقة  
وتفضل الشفعة ان لا ينفق ثقة ولا يهرب لمن البعد بان يكون له دار موروثة  
من القضاوي واذا ثبت ان القاض باخذ كفلا من اهدي عليه بشفعة لطلب  
اهدي بشفعي ان لا يحسبه على اعطاه الكفيل لا يمنع فان اعطاه كفلا بشفعي  
ان يكون الكفيل موقوف الدار وموقوف التجارة كغيرهم شرط ان لا يكون  
للموكل ما موقوفه بالخدمة وان يكون من اهل المهر ولا يكون غير باهم الكسبي  
والقاضي على ان لرب الدين ان يلازمه بشفعة او بشفعة كيف ما يشترطه ولا  
مرة باما واهدون لا يبيع بشفعة على رب الدين الا بشفعة فلفظ اهي بشفعة  
فيقع عقد المكاتبة وثقب المسكن ان قضا القاض في العود وكما يبيع والار  
والاجارة والخدمة كالا بشفعة والشفعة بطلاق وخود بشفعة الزور بشفعة  
ظاهر او باطنا عند المحضرة وعند الباقين بشفعة ظاهر او باطنا بشفعة بالشفعة  
ظاهر ان سلم المرأة الى الرجل ويقول سبي نفسك اني فانه زوجك وبالشفعة  
باطن ان يجل له ولها ويجل له التمس بشفعة وبين انه تقي من المصطفى وكره  
ان يمسك بشفعة بشفعة بالشفعة فان اذن سلم المرأة الى الرجل فيقول سبي  
نفسك اني وشفعة بالشفعة بشفعة بشفعة بشفعة بشفعة بشفعة بشفعة بشفعة  
واذا اقامت ابيه على اخلاص المحبوس لا يفرط لسياها حفرة رب الدين  
ولكن ان كان رب الدين ووكيله حاضرا بشفعة القاض بشفعة وان لم يكن ارضا  
حاضرا بشفعة بشفعة ان لم يوجد المحبوس كفلا بن تجل القاض بشفعة  
فقال لابد وان التمس بشفعة من ابي بشفعة اقام المحبوس بشفعة على اعساره

بينة

ان

ورب الله اني لم اجد في الدنيا من لم يبنوا مقاراة بلك فليت شهادتهم لان المقصود  
انما هو دوام الحبس عليه اقام الحبس من جهة ما عساه وادرا من انما هو  
القبض بيه الدارين وان لم يبنوا مقاراة بلك في محله سنة في الحبس من الكسبي  
الشهادة على ان طاسي قدوا فشهد انه مطلق منكم لا تعلم الا سوي كسوة التي عليه  
وشباب ليله واخبرنا في السر والعلانية انما في ولايتك البينة في العفار بنص  
الهدى والهدى عليه انما في بده لا يشك بالجنة او علم القاض في العجم فيكون  
العفار في بده في هذا وقد اوصاف في ذلك بخلاف المنقول فان البينة في هذا  
السر اجتهاد او اوصاف العفار وافر الهدى عليه انما في بده فان لا يكتفي به فيكون  
الهدى البينة في يقيم الهدى البينة في ذلك من جهة الهدى وسئل القاض عن القاض  
المقعد اذا اوصاف في خلاف من جهة القاض فقال لا يفتد قضاة وولات عبد  
الرجم البينة عن القاض بل لسان يقضي بخلاف مذهب فقال لا لان محمد القاض في  
ان القاض اذا اخطأ فقصه بخلاف مذهب واخاف الخطا البديل على انه ليس له  
ذلك كذا السر في بده في المقعد وان نفس القضاة ليس بجهة في انما اجتهاد في  
القضاة وهو ان البينة بل يكون في من غير ضم ماض بقضاء ام لا فاذرا لا القاض  
حجة وفيه بده قضاة وسئل ابو بري عن عدلين شهدا عند القاض بان فلانا  
اوقع ثلثي ثلثيات على زوجته وسمع القاض شهادتهما وكتب بذلك وكذا على ارم  
واخر الزوج بعد ذلك ان زوجته حوت عليه لا جري مع انه ثبت من القاض بانها  
فان به اعتدت لذلك بل لما ان تروج فقال لا يفتد القضاة في القاض في  
بعد الشهادة ويحكم القضاة وهو ماض في الهدى في الفصل الاول من كتاب  
القضاة ولا وفي خلاف مذهب من العلم بما ونة لا يجوز قضاة في قولهم ونة و  
كذلك لو قال رجل لا يفتد القاض على هذا كذا من احوال واخاف ان يتوارى في كذا او لا  
القاض بل يجعل وكذا قبل بينة في احوال ومكذلك ثم يرفع اليه قاض اخر قال الحسن  
احسن ان اجنبه في الحق وخاصة من احواله فاذا حوت الهدى وطلب الهدى  
قبل ان يقيم البينة ان ماخذ القاض من الهدى عليه كقضاة في القاض يقول  
الهدى انك بينة ان قال لا لم يفعل وان قال نعم فكيف فامره فكذلك في كلفه ولا  
قال في بينة حاضرة في المصنف القاض في طلب الخصم ومن مذهب ان طلب  
الهدى ليس بشرط وقبل ان الهدى عليه رجلا محبوا لا يتوارى بانها كلفه القاض

قبله

من



توضیح

اکبر



في رتب والصغار حافر فلقا في ان ينصف من هذا الصغر وكذا يدعي عليه فاذا قضي على  
 التوكيل كان قضاء على جميع الارث ومنه الوارث اذا قضي الدين من التركة باقراره  
 فانما حسم الترخيص له ولو ادعي بالقضاء لا يضمن ويشرك هذا الترخيم اليوم الاول  
 في الترخيص وسئل عن مات وعليه دين محلي بجميع ماله او اكثر فادعي مدعي على الميت  
 دينه وجرح من اقامت البينة هل له ان يستخلص اصحاب الديون او الورثة ومن انضم  
 في اقامت البينة قال ابو نصر لا يجرى على الاقرار ولا على الورثة وان كان له بينة فالوصي  
 هو الخصم وان لم يكن له دعي جعل القاضي وصيا فاما كان في المال فضل على الديون  
 بحكم الوارث من القصة في كتاب الهدايا وعليه ديون لا يفي التركة بها وادعت  
 البينة ماله فانقول قولها اليه مقدار ماله منها من فريسته فتخلص الترخيم في جميع  
 ادب القاضي لمخالف في باب الثالث والسبعين في اثبات الدين على الميت قال و  
 كذلك ان مات رجلا ولم يوص اليه احد ولم ينفذ وارثا وادعي عليه قوم اموالا  
 او حقوقا فان القاضي يجعل له وصيا ثم يدعونهم بتجارتهم ويحيد يدعون بمحض من هذا  
 هو صحيح لان الميت لا يترك وارثا كان له بستان اهل فيكون للمسلمين فكان للقاضي  
 ان ينصف فيما حضي بسبع حصونه امدعي في حق المسلمين فاذا ثبت الحق ملك امدعي على  
 الوجه الذي هو المسئلة الاولى من الاخيرة في الفصل التاسع عشر من كتاب ادب  
 القاضي ثم انما يكون للقاضي ولاية لقب الاوصياء في التركات وولاية لقب القوام  
 في الاوقاف او اكتب في مشورة ذلك هو ادب القاضي لمخالف وقال كل حق فيه  
 رجل من دين او قرض او غضب او دونه او مضاربة يعني ودونه محدود ونحوه  
 محدود او ضيقه او واراد مضارته يدعي رجل فان للقاضي اذا ثبت ذلك غنمه  
 كتب لصاحب لان دعوى الوديعة المحدودة والمضاربة المحدودة دعوى الدين و  
 الدين والعقار مما لا ينقل وكتاب القاضي اليه القاضي فيما لا ينقل جازا لا يصح تقدم  
 البينة اليه الاشارة ومنه البينة في باب اثبات الدين وانفق في على الميت قال وان  
 كان للميت ورثة اليه اخر ماله وتركتها بها حيث توفي فادعي عليه قوم حقوقا  
 واموالا فان كان البينة في يد ورثة الميت لمه انقطاع من هذا المال جعل له بستان  
 وصيا بهم بالتمسك عليه لان البينة المنقطعة صلت بمنته الموت ولو كان الوارث  
 ميت فان القاضي يجعل للميت وصيا كذا في ان لم يكن البينة منقطع من ذلك  
 البنية وارادوا ان يستوا حقوقهم عنده هذا القاضي لتجتمعت به كدكم بفضل منهم

بالم

لان الغيبة اذا لم يكن منقطعاً عن ذلك المبلد لا يكون بمنزلة الموت فلا يكون لها  
 طبع النوح من الميت قال فان سألوا ان يسبح من شهيد وهم يكتبون لهم ما يرون  
 من امرهم اليه ذلك القاضي سمع وكان جوابه كما يجواب في الغيبة فان الغيبة او  
 في هذه البلدة والمطلوب في بلدة اخرى فان قاضي هذه البلدة يكتب اليه في هذه  
 البلدة ليخبره قاضي تلك البلدة ثم يكتب اليه القاضي الكاتب اسم الغفار اليه  
 هذا القاضي الذي مات الموت في بلدة والشركة في بلدة فان قاضي هذه البلدة يكتب  
 اليه قاضي بلدة هذا الوارث ليخبره ثم يكتب اليه هذا القاضي الكاتب باسم الشركة  
 من القاضي الاولي وسئل من القاضي له خصوصية على ان لا يستعمل في قضاءه  
 على خصوصية فقال لا ينبغي لان قضاياه لا يكتب له قضاءه بغيره بغيره فيكون  
 ويجب ان يطلب من السلطان ان يولي افرقني بخصما اليه او ينيح لي حاكم يحكم في  
 قضايه فيقضي بها فيقضي ومنه في كتاب السوء في الباب الثاني وسئل لو كان  
 مدعيون ليس له الادوار يكتسبها قال يسجد القاضي فيقضي ويمنع من كسب المأثر في  
 بان يمسح المدعيون من سبب ما له بقضا والدين فان القاضي يسبب عليه مواليه والموالي  
 والغفار في ذلك سجد لا ذلك نوع من التفتيش في الغيبة عليه من الفضول في الغيبة  
 التي سبقت فشر اذا اراد الرجل ان يثبت لشبهه من ابيه وابوه ميت فان القاضي لا  
 من شهود الا على خصمه لان البينة انما تقام على خصم ثم الخصم في ذلك وارت المبيت  
 او فرجه عليه حق او رجل له على الميت حق او موصوله واذا حضر حلال او محلي  
 لابي واهمي عليه بذلك الحق مقربا او جاحدا فله ان يثبت شبهه ويمنع القاضي  
 من شهوده بخبره ذلك الرجل من الفضول عليه في اثبات الدين على الباب ان  
 كسب المدعي عن الغائب رجل ما له مدعي على الغائب وبجبه المدعي كفايته اسم في عدم  
 اهدمي على الكفيل ما لا يقدر السبب الكفاية المطلقة فيكون الكفيل بالكفاية وسئل  
 المال الذي ادعي عليه الغائب فيقيم اهدمي البينة بالمال على الغائب فيقضي القاضي على الكفيل  
 بالمال الذي ادعي عليه المال باقراره بالكفاية ثم يسجد اهدمي الكفيل من المال فيثبت  
 المال على الغائب لا تصاب الكفيل خصما منه لان ما يدعي اهدمي على اقرار لا يثبت  
 الا بعد ثبوت المال على الغائب وفيه مثل هذه الصورة ينتخب افرقها عن الغائب  
 من الجواهر رجل مات واندم بعد موته جد اقراره فظهرت تقوى وقلم القاضي  
 بذلك وقال اضره حتى اقم بين الورثة في ذابها اليه وكان عنده اياما حتى  
 يثبت الا سيرة اليه فقال اقبضها اليها فانما قضاهما بين الورثة فيثبت اليه فلم يبق فيها

المرم

بج